

الثنائي كثير

الثنائي ليس بالقليل في العربية : كان الأحادية في التعبير كافية في المرحلة الأولى لانسان لا يرتفع عن النوع وليس له من مطالب حياته المعيشية سوى الضروريات التي يحتاج للتعبير عنها .

وحين دعت الحاجة للتعبير سلك طريق الثنائية ، وذلك أمر مسلم به في اختراع اللغة وتدرج الأشياء ، وله آثار في كل لغة انسانية احتفظت بأصولها القديمة السحيقة . واذا بدت قليلة فهي — عند البدائيين — كافية .

وقد أتى من الأسماء والأدوات والحروف تنشئ الكثير أيضا ، مثل : أب ، أخ ، حم ، ابن ، يد ، دم ، شفة ، لثة ، رئة ... ومثل : كم ، وما (الموصولة) ... ومثل : لو ، لا ، بل ، ما (النافية) ..

واذا اعتبرنا الثلاثي وما فوقه مخصبا من الثنائية ، كان عدد الأصول الثنائية كثيرا ويقرر الدكتور محمود حجازي : أن أكثر الكلمات الثنائية : « قد تطورت في اتجاه الثلاثي لاحداث ضرب من التوازن ، لكي تصبح مماثلة لأكثر الكلمات العربية ، وهي الكلمات الثلاثية » (١) . فمنها ثنائي ، ومنها ثلاثي ، ولعل في هذا ضرب من التوازن على هذا الرأي .

وليست نشأة اللغة في أوليتها منطقية ، حتى تخضع للتقدير الكمي ، وقياس (الكمبيوتر) ، حتى تقبل بعض موادها ، ويرفض البعض الآخر ، إذ لم يكن هناك منطق ولا قياس ، وإنما هناك تعبير يواكب في تدرجه وتطوره تطور الكائن الحي الذي ينطق . فالحذر الضئيل من الثنائي — في نظر بعض الباحثين المعاصرين — كان كافيا في الفهم والافهام والتعبير والتغطية والاشباع والامتناع في اعتبارات السذج وقتذاك .

فالثنائية ليست قليلة ، باعتبار معيشتها لفترة الانسان البدائي ، بل تذكر المعاجم طائفة كبيرة من المفردات ذات الصوتين الصحيحين ، من

(١) علم اللغة العربية ص ٢٠٦

الأسماء ، مثل (عم ، فم ، هم ، دم ...) ، ومثل : (مال ، قال ، دعا ، سعى ...) من الأفعال .

وايضا وجود طائفة أكبر من بنات الصحيحين المضعفة الثانية ، نحو : (أب ، أد ، مج ، حج ، مد ، شد ، هد ، من ، كف ، نم ...) وهي كلها ثنائيات جرى عليها بعض التغيير الصوتي عند الاسناد أو الاضافة ، لأسباب صوتية محضة .

وهناك بحث حديث قيم ، أثبت أن ما كتب بالخط المسامري ، منذ أربعة آلاف سنة ، قبل الميلاد ، دلل على وجود صلات لغوية بينه — ما كتب بالخط المسامري — وبين لغات الجزيرة الحية ، ولا سيما العربية .

وأن اللغة الأكديّة (السامية) أول وأقدم لغة مدونة بقواعدها .. يغلب عليها البناء (الثنائي) المقطعي للكلمة ، ويعد هذا البناء الصورة الأولى لتشكيل الوحدات الدالة على المعاني ، والتي تكون الجذر أو النواة التي تدل على المعنى المطلق في الأصل ، ثم تتطور من حيث الشكل بالتغيير الحركي الداخلي ، أو بالاضافة اليها ، لتدل على معان جديدة ، تشترك مع الوحدة الأولى في المعنى الكلي ، وتتميز عنها . بمعنى جزئي خاص . (١) . واللفظ ترافق الانسان ، والانسان في تغير دائم .

وذلك كله يدل على اتفاق لغات الجزيرة في كثير من السمات ، وكثرة وجود الأبنية الثنائية المفردات ، ذات العلاقة الوثيقة المباشرة بالحياة الاجتماعية البدائية والوثيقة الصلة بشئون الحياة اليومية .

كما يؤكد الدلالة على أن المفردات الأولى للغة كانت ببساطة شئون الحياة ذاتها ، وتتعلق بالانسان وأعضاء جسمه ، مثل : (يد ، فم ، رأس ، سن ، كف ، دم ...) . أو تتعلق بذوى قرياه ، مثل : (أب ، أم ، أخ ، عم ، بن ابن ، بنت ...) . أو تتعلق بأحداث الحياة البدائية ، مثل : (قام ، نام ، صال ، راح ، جاء ، شد ، يد ، عد ، هد ، كل ، خذ .) ثم جاءت الأبنية (الثلاثية) تحمل معاني حضارية ، تدل على الاستقرار واتساع الحياة والتأنيق في الصياغة ، والقصد الى الانتقاء .

(١) د . باكره رفيق حلمي ، مجلة المجمع اللغوي الأردني عدد ٢ مجلد / ١ ص ٦٠ وما بعدها ، بتصرف .

فإذا جاء من أسلافنا على أن : « كلام العرب مبنى على أربعة اصناف : على الثلاثى ، والرباعى ، والخامسى » . ثم يحكم بأن : « بنات الحرفين في الكلام قليل » (١) . قلنا : لا يمنعنا ذلك — كما لم يمنعهم — من الاعتراف بوجود البناء (الثنائى) مستقلا عن (الثلاثى) وليس منه ، وأنه نشأ في المرحلة البدائية لنشوء اللغة .

كما سبق أن رددنا اعتبارهم الثنائى المعتل ثلاثيا سقط ثالثه لعله لأن العلة لا علاقة لها بأصل البناء ، بل هى تغييرات صوتية محضة تطرأ عند الاسناد أو الاضافة لتغيير الدلالة الوضعية النحوية .

والميزان الصرفى ، انما هو وسيلة للكشف عن خفايا اللغة ، وإسرارها ، وتمييز أصناف مفرداتها ، وليس لتصنيع الأصول ، واخضاع جميع المفردات له .

وفى دراسة قيمة وجادة للدكتورة باكزة رفيق حلى ، تشير — أيضا — الى أن الثنائية ليست قليلة فى الأصول اللغوية ، وانما هى كثيرة فى العربية وشقيقاتها (الساميات) بل وأكثر من ذلك فى جميع اللغات بعامة ، حين تنقل عن (Blood Field) :

« ولو أجرينا دراسة دقيقة للمفردات وأبنيتها فى اللغة العربية ، وفى لغات الجزيرة العربية الأخرى لوجدنا أن بالامكان أرجاع معظم مفردات هذه اللغات الى البناء الثنائى ، وهو أبسط صورة لبناء الكلمة ، ليس فى لغات الجزيرة العربية فقط ، بل فى جميع اللغات ، فالوحدات اللغوية الوحيدة المقطع (Monosyllagic) ربما كانت هى الأصول الأولى التى نشأت منها وتطورت الوحدات المتعددة المقاطع : اما بتغيير الحركات الداخلية ، واما باضافة مقاطع خارجية الى صدورها ، أو أحشائها أو أعجازها . » (٢) .

وذكرت الدكتورة باكزة جهود علماء النحو واللغة العرب ، فى استقصاء أصول الكلمة ، وما يجرى عليها من تغيير ، وما يعتريها من تطور بالاعلال والابدال والقلب والحذف والادغام . . . حتى توصلوا الى نتائج طيبة ومذهلة فى أبواب التصريف والاشتقاق ، ساعد عليها سعة العربية ودقتها ومرونتها .

(١) الكتاب لسيبويه ١٩٦/٢ ، ومعجم العين للخليل ص ٥٦

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية الأردنى عدد ٢ م / ١ ص ٧٠ وما بعدها

بتصرف .

وذكرت — بحق — أن بعض نتائج علمائنا ، بحاجة الى اعادة النظر فيها وفوق أسس علمية ، ساعدت الوسائل العلمية الحديثة على اكتشافها .
وعذر الأقدمين في ذلك أنهم لم يكونوا يملكون من وسائل الاختبار سوى الفكر والتجربة الذاتية في نطق الحروف ، وتحديد مواقعها في جهاز النطق ، وعلى الرغم من ذلك : فقد أصابوا في الكثير من نتائج أبحاثهم .. الى ان وصلت الى قول الخليل بن أحمد بأن « كلام العرب مبنى على أربعة أصناف : على الثنائي ، والثلاثي ، والرباعي ، والخمسي » وقالت :

« وأصاب في ذكر الثنائي بأنه البناء الذي يتألف من صوتين صحيحين ، وذكر لذلك الأمثلة (قد ، هل ، لو ، بل) . ولكنه لم يصب ، اذ حدد هذه ، بأنها تكون في حروف المعاني فقط .

أما الاسم والفعل فلا يردان على أقل من ثلاثة . وغاته أن الكلمات الاسمية : (أب ، أم ، أخ ، عم ، فم) لا تختلف من حيث البناء وعدد الأصوات الصحيحة عن بناء الأمثلة التي ذكرها ، وأساس البناء كما حدد هو الصوت الصحيح ، وربما كان السبب في ذلك : هو خضوع المفردات الاسمية والفعلية للاعراب والاشتقاق والتصريف ، وجود ابنية حروف المعاني في حالة لا تقبل التغيير » .

فالخليل — في نظر الدكتورة — مال الى الصناعة لا الى السليقة والطبيعة اللغوية ، التي يقضيها عهد الثنائية في مفرداتها التي هي من مدخرات النشأة الأولى للغة ، في عهد ما قبل التنبه للقياس ، ولذا يجب أن تعالج معالجة خاصة ، وفق منطق الواقع ، والتراث القديم . وقد كان الخليل — رحمه الله — يعتمد على ذواقه للأصوات : فقد كان يفتح فاه بالف ، ثم يظهر الحرف ، نحو : (أب ، ات ... الخ) .

وأشارت الدكتورة باكزة ، الى أن (الأكدية) — هي من أقدم صور لغات الجزيرة العربية وقوية الصلة بالعربية — تلتزم بالاعراب في جميع الحالات ، ونهايات الاسم ، تحل علامات الاعراب بأصوات المد (و ، ي) وليس بالحركات كما في العربية وضمت علامات الاعراب في الأكدية عند الكتابة ، ومع ضم فهي ثنائية في مثل : (طيب = Tabu) بعيد = (Raku) رب = (Rabu) .

وعادت الدكتوراة باكرة الى لغات الجزيرة العربية بعامة ، والعربية
بخاصة ، وذكرت أن المقارنات اثبتت أنها تتفق جميعا في أن الصيغة
الثنائية فيها — الاسمية والفعلية — تشمل طائفة كبيرة جدا من المفردات
تتكد تفوق الثلاثيات عدا .

وانها تنتظم الفئات الآتية :

١ — الأفعال الناقصة من حيث التصريف والوظيفة النحوية ، وعددها —
كما ذكر النحاة — سبعة عشر ، منها أحد عشر فعلا ثنائيا ، هي : كان ، صار ،
ظل ، بات ، آض ، عاد ، خدا ، راح ، ما (برح) ، ما (دام) ، ما
(زال) وليس (١) وفي الأكديّة ما يماثل ذلك ، مثل (Kano) وكذا في العبرية .

٢ — والأسماء المعروفة بالأسماء الستة ، من النحاة من يعربها بالحركات ،
ومنهم من يعربها بالحروف ، وهي في الحقيقة لا تخضع لأحكام الاعراب
المعروفة ، لأنها من ذوات المقطع الواحد القصير ، ويتطلب الصاق اللواحق
بها من مد حركاتها النهائية ، كما في نحو : (أبوك واخوك وفوك) .

وعند الافراد أن تعرب كما تعرب الأسماء الأخرى ، (جاء الأب ،
ورأيت الأخ) . (٢) وفي الأكديّة ما يقابلها ، نحو : (Hamu, Anu, Abu) وكذلك
في العبرية . ويلاحظ هنا أن بعض هذه الأسماء أحادية البناء في اللغات
الثلاث (الأكديّة ، والعربية ، والعبرية) : أي أنها تتألف من صوت صحيح
واحد وحركة مد طويلة . وفي الأكديّة والعبرية عدد وفير من هذه الكلمات
الأحادية .

٣ — الأسماء الثنائية ، عدا الأسماء الستة ، الوحيدة المقطع ، وهي
كثيرة في جميع اللغات العربية .

وهي إما أن تكون وحيدة المقطع قصيرة الحركة ، وتكون على أصناف ،
فمنها :

(١) ما يكون مفتوح الأول ، وهو الغالب ، نحو : (قد ، يم ، يد ،
دم ، غم ، هم ، كف ، دف ، رف ، خد ، جد ، صف ، بط ، رب ، حج ،
طب) .

(١) الكافية (شرح الاسترأبادي) ٢ / ٢٩٠

(٢) همع الهوامع ، السيوطي ، ٣٨/١

(ب) وما يكون مضموم الأول ، نحو : (أم ، دب ، جب ، خف ، در ، مر ، حق ، بر) .

(ج) وما يكون مكسور الأول ، نحو : (قط ، هر ، زق ، رق ، شص ، دن ، كن) .

وفي اللغات الأكديّة ما يقابلها تماما .

٤ — الأسماء الثنائية ، ذات النهايات الحركية الممدودة ، نحو : (فتى ، صبا ، هوى ، نوى ، جوى ، عصا ، قفا ، مها ، علا ، سهبا ، ربا) .

٥ — الأفعال المعتلة ، وذكر النحاة ثلاثة أصناف منها : المثال ، نحو : وعد ، وهب . والأجوف ، نحو : قال ، مال . والناقص ، نحو : سعى وجرى ودعا .

ولو أمعنا النظر ، لوجدنا أن المثال الأول سالم وليس معتلا : فالواو في (وعد) ليس صوتا حركيا أو حرف علة ، بل هو صوت صحيح ، مخرجه من بين الشفتين كالياء والميم ، واختفاؤها عند تغيير البناء ليس واجبا ، وإنما هو ظاهرة حضارية ثبتت في اللغة الكتابية فقط وبقيت في لهجات الكلام ، فنحن نقول : (يوعد) ، و (يوهب) . وهو بذلك ثلاثى صحيح .

أما المثالان الثانيان — في الأجوف والناقص — فهما ثنائيان ، وحرفا المد فيهما حركتان طويلتان .

وخلصت الدكتورّة من كل ما سبق — وأنا معها — الى أن :

« المفردات الثنائية تتوق في العدد الثلاثيات ، وأن معظم الثلاثيات تطور من أصول ثنائية (١) .

وفي ختام دراستها القيمة ، تدعو الباحث الى ملاحظة الأحاديث في لغات أخرى ، كالانجليزية ، في نحو (Zoo, See, Do, Too, You, we, He, Se, Tea) وفي الفارسية ، نحو : (دو = اثنان ، شا = الملك العظيم ، مو = شعر ، سى = ثلاثون ، رو = وجه ، دو = غاية ، خو = عادة ، تا = صفحة ، با = قدم) .

وفي اللغة الكردية ، نحو : (دو = اثنان ، مو = شعر ، رو = وجه ، شو = زوج ، جو = شعر ، خو = عادة ، رى = طريق ، دى = قرية) . وقد أطلنا في هذا المقام ولنا عذرنا ، لأن الكثرة من الباحثين دأبت على القول السريع ، بأن الثنائية في لغتنا قليلة .

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ج ١ عدد ٢ ص ٧٠ وما بعدها

بتصرف .